المطار يعود للعمل.. و«الناتو» يعلن عزمه زيادة قواته من 500 إلى 5 آلاف في العراق

هجوم أربيل: غضب دولي وتحذير «أممي».. وإيران تنفي صلتها بالمنفذين

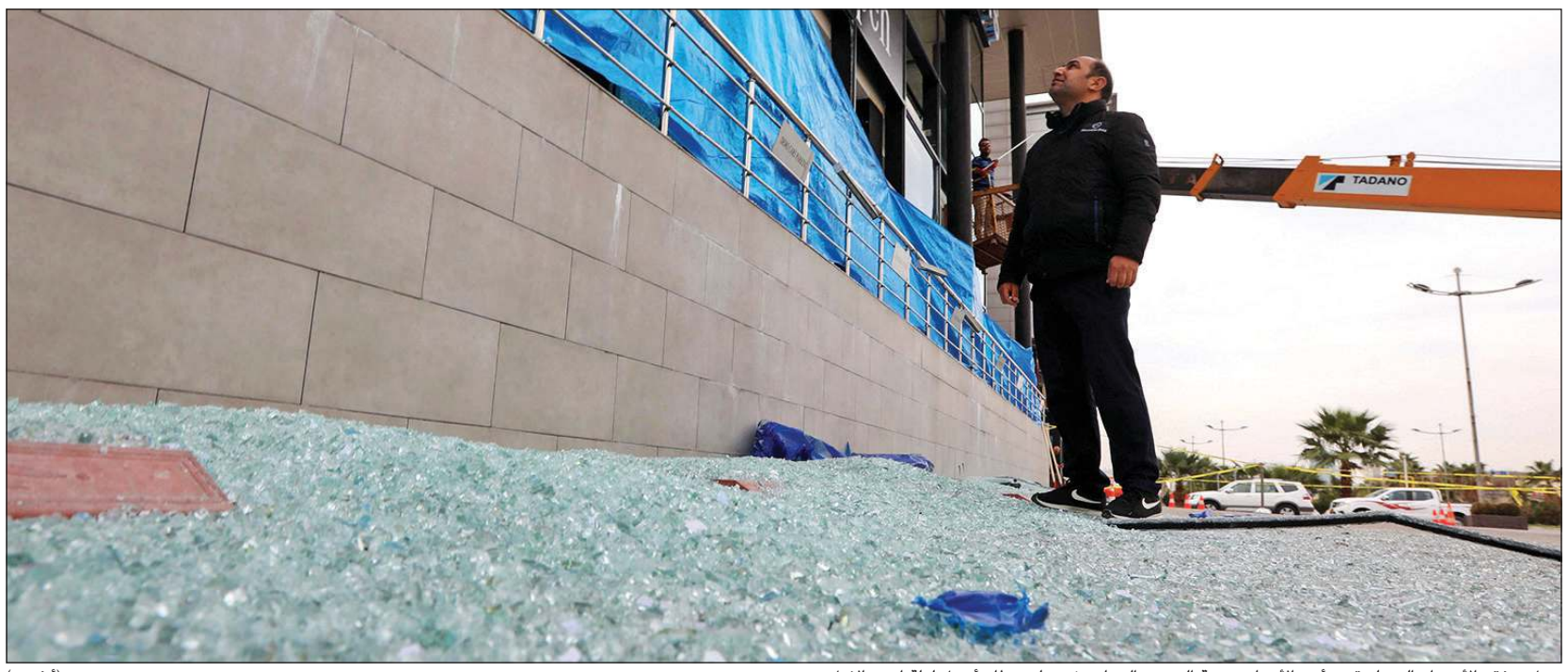
رجل يتفقد الأضرار التي لحقت بأحد الأحياء نتيجة الهجوم الصاروخي على مطار أربيل ليلة امس الاول (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: أعلن مدير مطار أربيل الدولي أحمد هوشيار امس استئناف الرحلات الجوية بعد توقف لساعات بسبب استهداف قاعدة جوية في كردستان تؤوي جنودا أميركيين بـ 14 صاروخا، أصاب 3 منها المطار الدولي، غير أن مجموعة أخرى سقطت على أحياء سكنية، مما تسبب بمقتل متعاقد مدني أجنبي وجرح آخرين من عراقيين وأجانب بينهم عسكري أميركي.

الهجوم الذي يرفع درجة التوتر الأمني وتسبب في اعلان «الناتو» عزمه زيادة عديد قواته من 500 الى 5 آلاف في العراق، تبنته مجموعة تسمي نفسها «سرايا أولياء الدم»، قائلة انها استهدفت «الاحتلال الأميركي» في العراق، ولم تقدم ما يدل على ادعائها.

لكن مسؤولين أمنيين صرحوا بأن اسم هذه المجموعة مجرد «واجهة» لفصائل مسلحة معروفة موالية لإيران تريد انسحاب القوات الأجنبية من العراق، غير أن الخارجية الإيرانية استنكرت هذا التصريح، مؤكدة الحرص على استقرار وأمن العراق.

ونقلت وكالة «فارس» الإيرانية عن المتحدث باسم الخارجية سعيد خطيب زاده القول «نفند هذه الشائعات بشدة، كما ندين بشدة هذه المحاولة المشبوهة لإلصاق هذا الحادث بإيران».

وشدد بالقول «تعتبر إيران استقرار وأمن العراق قضية أساسية للمنطقة وجيرانها، وترفض أي عمل من شأنه تعريض الأمن والاستقرار في هذا البلد إلى الخطر».

وحث المتحدث الحكومة العراقية على العمل على ملاحقة الجناة والتصدي لهم.

من جانبها، اوضحت وزارة الداخلية في إقليم كردستان أنه أصابت عدة صواريخ مطار أربيل الدولي والعديد من الأحياء السكنية في أربيل، مما أودى بحياة شخص واحد وإصابة 8 آخرين بينهم خمسة في المطار و3 آخرون في المدينة، فضلا عن إلحاق أضرار مادية بعدد من المنازل والمصالح التجارية.

وأضافت أن قوات مكافحة الإرهاب والشرطة فتحت تحقيقا فوريا بالتعاون مع قوات التحالف الدولي، حيث تم العثور على سيارة من طراز «كيا» بين أربيل والكوير تحمل عدة صواريخ، مؤكدا أن جميع المتورطين في الهجوم سيتم فضحهم وسينالون جزاءهم العادل.

من جهته، دعا رئيس إقليم كردستان نيجيرفان بارزاني، في بيان مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة، إلى أن يأخذا مخاطر هذا الهجوم على محمل الجد وأن يعملا على إنهاء المخاطر التي تشكل تهديدا على أرض إقليم كردستان عن طريق مساعدة الحكومة العراقية في تنفيذ الدستور العراقي وخاصة المادة 140.

في السياق ذاته، حذرت الأمم المتحدة من خروج الوضع عن السيطرة في العراق بسبب هجوم هو الأول الذي يستهدف مرافق غربية عسكرية أو ديبلوماسية في العراق منذ نحو شهرين، إذ يعود الهجوم الأخير إلى منتصف ديسمبر حينما انفجرت صواريخ قرب السفارة الأميركية في بغداد.

وشجبت ممثلة الأمم المتحدة في العراق جينين هينيس ـ بلاسخارت في تغريدة «مثل هذه الأعمال الشنيعة والمتهورة» التي «تشكل تهديدات خطيرة للاستقرار».

ودعت إلى «ضبط النفس والتعاون الوثيق بين بغداد وأربيل لتقديم الجناة إلى العدالة».

وندد وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن في بيان بـ «الهجوم الصاروخي»، متعهدا «محاسبة المسؤولين عنه»، مضيفا أنه تواصل مع رئيس حكومة إقليم كردستان مسرور بارزاني لتأكيد «الدعم» الأميركي «الكامل» لإجراء تحقيق في الهجوم.

ودان بارزاني بدوره الهجوم «بأشد العبارات»، فيما جاء في تغريدة للرئيس العراقي برهم صالح أن «استهداف أربيل الذي أوقع ضحايا، يمثل تصعيدا خطيرا وعملا إرهابيا اجراميا».

وتوالت الادانات العربية والعالمية، حيث قال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب إن الهجمات «عمل شائن وغير مقبول.. ولن يغفر العراقيون للفصائل المسلحة التي تعرض استقرار العراق للخطر».

كما أدانت دولة الإمارات الهجوم الإرهابي، واعربت وزارة الخارجية والتعاون الدولي الإماراتية ـ في بيان أوردته وكالة الأنباء الإماراتية (وام) ـ عن استنكارها الشديد لهذه الأعمال الإجرامية ورفضها الدائم لجميع أشكال العنف والإرهاب التي تستهدف زعزعة الأمن والاستقرار، وتتنافى مع القيم والمبادئ الدينية والإنسانية.

من جانبها، أعلنت المملكة العربية السعودية رفضها القاطع لاستهداف أمن العراق، مؤكدة تضامنها الكامل مع بغداد ودعم جهودها في محاربة التنظيمات الإرهابية.

وقالت وزارة الخارجية السعودية في بيان «حكومة المملكة تابعت ببالغ القلق الهجمات الإرهابية التي استهدفت مطار أربيل الدولي».

وأعربت «عن إدانتها واستنكارها الشديدين لتلك الاعتداءات الجبانة التي تهدد أمن واستقرار العراق والمنطقة، وسلامة الملاحة الجوية فيها، وبما يقوض جهود التحالف الدولي لمساعدة العراق على محاربة الإرهاب».

كما أكدت الوزارة «رفض المملكة القاطع لزعزعة وحدة العراق والتأثير على سلامة أراضيه»، مؤكدة «تضامنها الكامل ووقوفها التام إلى جانب جمهورية العراق في كل ما تتخذه من خطوات وإجراءات لحفظ أمنها ودعم جهودها في محاربة التنظيمات الإرهابية التي تسعى للنيل من استقرارها والتأثير على سيادتها».

كما دان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.نايف الحجرف الهجمات، مؤكدا في بيان مواقف المجلس الثابتة تجاه الإرهاب ونبذه لجميع أشكاله وصوره ورفضه لدوافعه ومبرراته وأيا كان مصدره والعمل على تجفيف مصادر تمويله ودعمه.

وعبر د.الحجرف عن تضامن مجلس التعاون مع العراق الشقيق في محاربة الإرهاب وتعزيز الأمن والاستقرار في أراضيها، معربا عن خالص تعازيه ومواساته لأهالي الضحايا وتمنياته للمصابين بالشفاء العاجل.

خطر الملاحقات القضائية يتربص بترامب ولجنة من خارج «النواب» للتحقيق في هجوم «الكابيتول»

أنصار الرئيس السابق دونالد ترامب يتجمعون قرب منزله الفخم في بالم بيتش بفلوريدا دعما له في يوم الرؤساء (أ.ف.ب)

عواصم ـ وكالات: رغم تبرئته في مجلس الشيوخ من تهمة التحريض على العنف الذي أدى إلى اقتحام الكونغرس، لايزال الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب يواجه خطر التعرض لملاحقات أمام القضاء ولمساءلات أمام لجنة خاصة أنشأها مجلس النواب للتحقيق في الهجوم.

أحدث هذه الملاحقات والاجراءات إعلان رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي تشكيل لجنة مستقلة من خارج المجلس لمراجعة «الحقائق والأسباب» المتعلقة بالهجوم على مبنى الكونغرس في الكابيتول، يوم 6 يناير الماضي.

وأعلنت أنها ستكون «على شاكلة» اللجنة التي أنشأتها الولايات المتحدة إثر هجمات 11 سبتمبر، وقالت ان اللجنة ستكلف التحقيق في «الاعتداء الإرهابي المحلي في 6 يناير ضد الكابيتول». وكان مشرعون أميركيون عدة من الحزبين الجمهوري والديموقراطي قد طالبوا بتشكيل هذه اللجنة، رغم أن ما يتوقعونه منها قد لا يكون كبيرا.

وصرح السيناتور الديموقراطي كريس كونز لشبكة «إيه بي سي» بأن اللجنة ستكشف «مدى مسؤولية الرئيس ترامب وانتهاكه الصارخ لقسمه الرئاسي».

أما السيناتور الجمهوري ليندسي غراهام، الحليف المقرب لترامب، فقال لشبكة «فوكس» إن اللجنة ضرورية «لفهم ما جرى وضمان عدم تكراره».

ورغم تصويته لصالح تبرئة ترامب في مجلس الشيوخ بعدما اعتبر أن المجلس لا يمكنه دستوريا محاكمة رئيس سابق، فإن زعيم الجمهوريين النافذ ميتشل ماكونيل صرح بنفسه بأن ترامب يواجه خطر الملاحقة أمام القضاء. وقال ماكونيل أمام مجلس الشيوخ انه «لا يوجد أي شك في أن الرئيس ترامب مسؤول من الناحيتين العملية والأخلاقية على إثارة أحداث ذلك اليوم».

وأضاف أن ترامب «لايزال مسؤولا عن كل ما فعله خلال وجوده في المنصب. لم يفلت بعد من أي شيء».

وأوضح استطلاع للرأي أجرته جامعة كوينيبياك أن 45٪ من الأميركيين يعتقدون أن ترامب مسؤول عن أعمال العنف ويجب ملاحقته قضائيا.

عمليا، تبدو إدانة دونالد ترامب أمام القضاء صعبة. ففي تصريح لشبكة «فوكس نيوز» الإخبارية الأميركية، قال أستاذ القانون الدستوري في جامعة جورج واشنطن جوناثان تورلي «أشك حقا في أن الملاحقات يمكن أن تصمد خلال المحاكمة. أظن أن القضية ستنهار». وتكمن صعوبة الإدانة كونه يمكن إدراج الخطاب الذي ألقاه في 6 يناير تحت التعديل الأول من الدستور الذي يضمن حرية التعبير.

ومع ذلك فقد لوح المدعي العام لمقاطعة كولومبيا حيث تقع واشنطن العاصمة كارل راسين باللجوء إلى قانون محلي يتيح إطلاق ملاحقات قضائية «بحق الأفراد الذي يحرضون بوضوح» على العنف. وشرح المسؤول القضائي في تصريح لشبكة «إم إس إن بي سي» أن ترامب سيواجه في تلك الحالة عقوبة السجن لستة أشهر.

وهناك مسار قضائي آخر يجري في جورجيا، الولاية المهمة التي فاز فيها جو بايدن. وأعلنت فاني ويليس المدعية العامة لمقاطعة فولتون في 10 فبراير عن فتح تحقيق أولي حول «محاولة التأثير على العمليات الانتخابية» في الولاية الواقعة في جنوب البلاد. وطلبت من مسؤولين بارزين الحفاظ على وثائق «تثبت محاولات للتأثير» على موظفين يعملون في تنظيم الانتخابات.

«كورونا» جديد في بريطانيا يثير قلق العلماء ومحكمة هولندية تأمر برفع الحجر «فوراً»

عواصم ـ وكالات: أثارت تقارير خبراء في المملكة المتحدة عن اكتشاف نوع آخر من فيروس كورونا مع «مجموعة من الطفرات المقلقة» القلق في المجتمعات العلمية والصحية فيما يكافح العالم لتوسيع عمليات التطعيم.

ووفقا لصحيفة «الغارديان» البريطانية، فإن النوع الجديد، المعروف باسم B1525، هو موضوع تقرير لباحثين في جامعة ادنبرة، وقالوا انه اكتشف من خلال «تسلسل الجينوم» في 10 دول، ومنها الدنمارك والولايات المتحدة وأستراليا، مع 32 حالة تم العثور عليها في المملكة المتحدة حتى الآن، وأقدم هذه التسلسلات مؤرخة في ديسمبر وظهرت في المملكة المتحدة ونيجيريا.

ويقول الباحثون ان المتغير الجديد من الفيروس له أوجه تشابه في الجينوم مع الفيروس المتحور الذي اكتشف في «كينت» والمعروف باسم B117، ويحتوي على عدد من الطفرات التي أثارت قلق الباحثين، بما في ذلك طفرة E484K في البروتين الموجود بالجزء الخارجي من الفيروس، والذي يساعد الفيروس على دخول الخلايا.

من جهة أخرى، اتهمت مخابرات كوريا الجنوبية أمس كوريا الشمالية بمحاولة سرقة معلومات بخصوص لقاحات وعلاجات شركة «فايزر» الواقية من فيروس كورونا المستجد عن طريق اختراق الشركة إلكترونيا، حسبما ذكر نائب برلماني ووسائل اعلام.

وقال ها تاي ـ كيونغ، وهو نائب معارض في لجنة المخابرات بالبرلمان، ان جهاز الاستخبارات الوطني «أبلغنا بأن كوريا الشمالية حاولت الحصول على تكنولوجيا تتعلق باللقاح والعلاجات ضد كوفيد بواسطة هجوم إلكتروني لاختراق فايزر».

إلى ذلك، قضت محكمة في لاهاي أمس بأنه ينبغي على الحكومة الهولندية رفع حظر التجول المفروض حاليا لمكافحة وباء «كوفيد ـ 19» والذي أدى إلى اندلاع أعمال شغب عنيفة في البلاد. وقال قاض في المحكمة في لاهاي ان الحكومة الهولندية استغلت قانون الطوارئ لفرض أول حظر تجول شهدته البلاد منذ الاحتلال النازي خلال الحرب العالمية الثانية.

ورفعت القضية امام القضاء مجموعة مناهضة لاجراءات مكافحة «كوفيد ـ 19» وبينها حظر التجول تدعى «الحقيقة حول الفيروس».

وقالت المحكمة ان «حظر التجول يجب أن يرفع فورا»، معتبرة ان الحكومة استغلت سلطاتها بموجب قانون الطوارئ.

برلين تحذّر طهران من عرقلة عمليات تفتيش وكالة الطاقة الذرية

إسرائيل ترفض التواصل مع بايدن حول برنامج إيران النووي

عواصم ـ وكالات: قال مصدر ديبلوماسي في برلين إن ألمانيا تحذر إيران من عرقلة عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وأضاف الديبلوماسي الألماني لـ «رويترز» إن «عرقلة إيران عمليات التفتيش التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية لن يكون مقبولا بالمرة.

نحث إيران على الامتناع عن هذه الخطوة، ونحن على اتصال وثيق فيما يتعلق بهذه القضية مع شركائنا بما في ذلك الولايات المتحدة». وأضاف أن على إيران المساهمة في وقف التصعيد لمنح الديبلوماسية فرصة، وذلك في أول تعليق على إعلان طهران أنها ستمنع عمليات التفتيش المفاجئة التي تجريها الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة ابتداء من الأسبوع المقبل.

وفي سياق متصل، أشارت إسرائيل أمس إلى احتمال عدم تواصلها مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن حول استراتيجية التعامل مع برنامج إيران النووي، وحثت على تشديد العقوبات على طهران وتوجيه «إنذار عسكري يعتد به» لها.

جاء هذا على لسان مبعوث إسرائيل لدى واشنطن في وقت حساس بالنسبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو الذي يستعد لخوض معركة إعادة انتخابه الشهر المقبل. وعاود نتنياهو استخدام نبرة حادة إزاء إيران في حين لم يحدث أي اتصال مباشر بينه وبين بايدن حتى الآن.

وقال السفير جلعاد إردان لراديو الجيش الإسرائيلي: «لن نتمكن من المشاركة في مثل هذه العملية إذا عادت الإدارة الجديدة إلى ذلك الاتفاق».

وفي أحاديث غير رسمية، أثار مساعدو نتنياهو تساؤلات حول ما إذا كان التواصل مع نظرائهم الأميركيين قد يأتي بنتائج عكسية على إسرائيل من خلال إعطاء إشارة خاطئة بموافقتها على أي اتفاق جديد في حين أنها تعارض ذلك. ولم تكن إسرائيل طرفا في اتفاق 2015، لكن لديها مؤيدون أقوياء داخل الكونغرس الأميركي كما أن تهديدات نتنياهو بعمل عسكري أحادي الجانب إزاء إيران تدخل أيضا في حسابات القوى العظمى.

وقال إردان: «نعتقد أنه إذا عادت الولايات المتحدة لنفس الاتفاق الذي انسحبت منه بالفعل، فستفقد كل سطوتها».

وأضاف: «يبدو أن فرض عقوبات معرقلة ـ من خلال الإبقاء على العقوبات الحالية بل وفرض عقوبات جديدة إضافة إلى توجيه إنذار عسكري يعتد به وهو ما تخشاه إيران ـ هو ما يمكن أن يجلب إيران إلى مفاوضات حقيقية مع الدول الغربية ربما تسفر في النهاية عن اتفاق قادر حقا على منعها من المضي قدما» في إنتاج أسلحة نووية.

من جهة أخرى، أفادت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية بأن الرئيس الأميركي يحاول التقليل من تأثير المكالمة الهاتفية الأولى له كرئيس مع نتنياهو، حتى لا تمثل المكالمة دعما للأخير قبل انتخابات الكنيست المقررة في 23 مارس.

ونقلت الصحيفة عن مصدرين في حزبين سياسيين إسرائيليين على اتصال بمسؤولي إدارة بايدن القول إن الإدارة تشعر بالقلق من إعطاء انطباع بالتدخل في الانتخابات المقبلة، أو أن يحاول نتنياهو الترويج للمكالمة من أجل كسب نقاط سياسية.

وأوضح المصدران أن الأمر الدقيق الذي يحرص بايدن على إيصاله هو أنه «لا توجد علاقة خاصة مع نتنياهو».

وأقر نتنياهو أمس الأول بوجود خلافات مع بايدن بشأن القضايا الإيرانية والفلسطينية، لكنه قال إن العلاقات بينهما «قوية للغاية».

الجيش يواصل القمع في ميانمار.. وتوجيه تهمة جديدة لسو تشي

شرطة مكافحة الشغب تغلق الطريق أمام الاحتجاجات الحاشدة ضد الانقلاب في نايبيداو أمس (أ.ف.ب)

رانغون ـ وكالات: تواصلت الدعوات في ميانمار امس إلى عصيان مدني ضد قادة الانقلاب على الرغم من تشديد الجيش للقمع وتوجيه تهم جديدة بحق الزعيمة المدنية أونغ سان سو تشي، على وقع إدانات دولية.

ووجه النظام العسكري في ميانمار تهمة ثانية إلى الزعيمة أونغ سان سو تشي، المتهمة سابقا باستيراد أجهزة اتصالات بشكل غير قانوني، لكن هذه المرة «لانتهاك قانون إدارة الكوارث الطبيعية»، كما أوضح محاميها خين ماونغ زاو، مؤكدا أنها قد تمثل مرة جديدة امام المحكمة في الأول من مارس.

واعتبر مقرر الأمم المتحدة الخاص بميانمار توم أندروز أن جلسة الاستماع هذه لن تكون عادلة موضحا «لا يوجد شيء عادل في المجموعة العسكرية. إنها مجرد مسرحية. وبالطبع، لا أحد يصدقهم».

وتعهد جيش ميانمار بإجراء انتخابات وتسليم السلطة للفائز نافيا أن تكون إطاحته بالحكومة المنتخبة انقلابا واتهم المحتجين بالتحريض على العنف وترويع الموظفين المدنيين. وعلى الرغم من التهديدات، يتواصل الحراك المناهض للانقلاب. وقطع متظاهرون حركة المرور على سكة حديد في ماولاميين جنوب رانغون، ما أوقف حركة القطار بين هذه المدينة الساحلية والعاصمة الاقتصادية، بحسب صور بثتها وسيلة إعلام محلية. وعلى لافتات حملها المتظاهرون كتبت العبارة التالية «أعيدوا لنا قادتنا»، فيما كان محتجون يدعون موظفي سكك الحديد إلى التوقف عن العمل.

ويواصل العسكريون التوقيفات. واعتقل نحو 400 شخص من مسؤولين سياسيين وأطباء وناشطين وطلاب خلال الاسبوعين الماضيين، بحسب منظمة غير حكومية لدعم السجناء السياسيين. وتشير تقارير غير مؤكدة إلى توقيفات إضافية.